مشاكل وتحديات المياه في المنطقة العربية

دكتور أحمد أحمد جويلي

لا يمكن تناول موضوع المياه في المنطقة العربية إلا في اطار سياسة تنموية ، فعلى الرغم من أهمية المياه للحياه فهى في النهاية أحد مكونات التنمية في المنطقة العربية – لذلك فإن محاضرتي اليوم تبدأ أولا بتحديات التنمية في الوطن العربي ثم في الجزء الثاني نركز على الموارد المائية كمكون أساسي من مكونات التنمية العربية ونخلص في النهاية الى بعض السياسات والاجراءات التي قد تساعدنا لمواجهة هذه التحديات .

على الرغم من جهود الدول العربية في التنمية ، فإن معدل انجازاتها كان أقل من نظيره في مناطق كثيرة في العالم ، كما ان هذا الانجاز كان اقل من طموحات شعوبها – فالعالم من حولنا يسير بسرعة فائقة حتمتها انجازات العلم وثورة الاتصالات والعولمة ، الأمر الذي أدى بالاقتصاد العربي الى احتلال مكانة ضئيلة في الاقتصاد العالمي ، وهذه المكانة بدأت في التناقص خلال العشرين سنة الماضية. فاجمالي الناتج العربي الاجمالي والذي بلغ 717 مليار دولار في عام 2002 يمثل فقط نحو 2% من الناتج العالمي ، كما ان التجارة الكلية العربية(صادرات وواردات) والتى بلغت في نفس العام 400 مليار دولار تمثل فقط 3% من حجم التجارة العالمية.

ليس هذا فحسب بل ان الدول العربية امام تحديات حقيقية فالبطالة في تزايد مستمر حيث بلغت 15 -20% من حجم القوة العاملة اى نحو 15 – 20 مليون عاطل في الوقت الحالى 60% منهم من الشباب المتعلم – وتنمو قوة العمل العربية سنويا بمعدل 3% ، أى أن 3 -4 مليون فرد سيدخلون سوق العمل سنويا – وإذا لم تواجه المشكلة فإن حجمها بعد عشر سنوات قد يصل إلى

50 مليون فرد . ولا يخفي على أحد ما لهذه الظاهرة من آثار سلبية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

وعلى الرغم من الموارد الزراعية المتاحة بالوطن العربي فإن الفجوة الغذائية أصبحت عبءا كبيرا على موازين المدفوعات العربية فتتراوح واردات الغذاء بين 20 – 25 مليار دولار سنويا بينما صادرات الغذاء العربية فقط نحو 5 مليار دولار.

أى ان الفجوة الغذائية تقدر بنحو 15 مليار دولار والعالم العربي صافي مستورد لكل أنواع الغذاء خاصة الحبوب والألبان واللحوم وغيرها .

ومن المتوقع تزايد هذه الفجوة نظرا لتزايد معدل نمو السكان والذي بلغ نحو 2.4% سنويا ، فضلا عن محدودية الموارد المائية.

وتعتمد الدول العربية على استيراد التكنولوجيا ، فما زال الانفاق على البحث العلمي ضعيفا يمثل فقط 0.4% الانفاق عليه على مستوى العالم، كما ان هناك فجوة رقمية هائلة فالذين يستخدمون الانترنت في الدول العربية يبلغ عددهم فقط 1.6% من السكان مقابل 10% على مستوى العالم . كما أن نصيب الفرد رغم زيادته ما زال متدنيا بالنسبة للحاسبات الشخصية فعدد الحاسبات الشخصية في الدول العربية 18 حاسب لكل 1000 نسمة في حين انه يبلغ 78 حاسب لكل 1000 نسمة على مستوى العالم.

وقد أدى انخفاض معدلات النمو الى عدم تزايد الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ نحو 2500 دولار في عام 2002- كما ان اعتماد اقتصاد بعض الدول العربية على البترول والذي يمثل 70% من الصادرات العربية من ناحية، واعتماد البعض الآخر على السياحة جعل اقتصاديات الدول العربية عرضة للتقلبات نتيجة الأحداث العالمية والسياسية فالاقتصاد العربي ظل في تكوينه هشا لا يتحمل الأزمات – فنحن ولا شك في مفترق طرق.

إذا كانت هذه بعض التحديات الداخلية للتنمية في المنطقة العربية ، فقد طرأت على البيئة الاقتصادية العالمية مجموعة من المتغيرات فرضت عدة تحديات تؤثر على الاقتصاديات العربية مما يحتم على الدول العربية اتخاذ مجموعة من الاجراءات العملية والتركيز على الميزة النسبية العربية للتمكن من التعامل مع هذه المتغيرات ومنها:

- اتفاقيات الشراكة القطرية العربية مع الاتحاد الأوروبي ومخاطر التبادل التجاري مع أوربا على بيئة الصناعات الوطنية القائمة في البلدان العربية وقضايا نقل التكنولوجيا والبحث العلمي .
- التحديات الجديدة التى تطرحها نتائج اتفاقيات جولة أورجواى (WTO) على الاقتصاديات العربية خاصة في مجال الملكية الفكرية ومايرتبط بذلك من تطوير الانتاج من خلال التقدم التكنولوجي.
- عمليات التحرير المالي لأسواق المال والبورصات وأثر ذلك على مستقبل الاقتصاديات العربية.
- التحديات المستقبلية التى تطرحها الاتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار التى أعدتها منظمة التعاون والتنمية(OECD) .
- تزايد حجم وقوة الشركات متعددة الجنسيات من خلال الاندماج والشراء وتأثيرها على السوق العالمي وبالاضافة الى ذلك فإن هناك مجموعة أخرى من التحديات الانمائية ذات الطبيعة الحرجة تواجه الاقتصاد العربي في عدد من القطاعات المهمة والحساسة وهى:-

1-التنمية الزراعية وقضايا الأمن الغذائي والمياه.

2- مستقبل قطاع النفط والغاز ودورة في الحياة الاقتصادية العربية.

3- النمو السكاني والبطالة والتنمية البشرية والفقر.

4- مستقبل عمليات تطوير التكنولوجيا وأهميتها بالنسبة للتنمية والتنافسية في العالم العربي.

هذه الأوضاع تحتم علينا التفكير فيما يجب عمله من أجل شعوبنا ، فلا شك أن مسارات العمل العربي المشترك تحتاج الى تصحيح ، وتحتاج الى ارادة للتغيير وتحتاج الى عمل جماعي هو الوحيد القادر على نجاتها وتقدمها.

نحتاج الي رؤية واضحة لمستقبل العمل الاقتصادي العربي خلال العشرين سنة القادمة على الأقل للانتقال ببلادنا الى اقتصاد قوي قادر على المنافسة وتوفير حياه كريمة لشعوبنا وتعزيز مكانة الدول العربية بين دول العالم وتكتلاته .

نحتاج الى مشروع تنموى لاعادة بناء الاقتصاديات العربية وندعو اليه جميع الدول العربية والدول الثمانية المتقدمة والولايات المتحدة الامريكية لتمويله – هذا المشروع يحتاج الى 70 مليار دولار سنويا ليستمر عشر سنوات بمبلغ اجمالي قدره 700 مليار دولار . ليشمل اصلاحا اقتصاديا شاملا ، يجب توجيه طاقاتنا وجهدنا الى تنفيذ ذلك كى يتسنى ضمان حياة كريمة لأولادنا وتنمية مستدامة ترتقي وتحافظ على مواردنا .

وتحتل المياه مكانة بارزة في هذا المشروع التنموي المقترح من حيث تنمية مواردها او المحافظة عليها Conservation فالمياه هى من اكثر الموارد الاقتصادية ندرة في الوطن العربي وهى من أهم محددات التنمية- فتقدر كمية في الوطن العربي بنحو 254 مليار متر مكعب تمثل فقط 48% من المياه المتاحة على المستوى العالم ، في حين يشكل الوطن العربي 10% من مساحة العالم ، 5% من سكانه- ويقدر نصيب الفرد العربي من المياه الآن بنحو 876 متر مكعب اى حوالي 10% من نصيب الفرد على مستوى العالم والبالغ 8696 متر مكعب – ويستخدم الوطن العربي نحو 71% من المياه المتاحه في حين ان هذه النسبة 6.3% على مستوى العالم ، وتمثل الزراعة الاستخدام الأكبر من المياه في الدول العربية فتبلغ نسبة المياه المستخدمة في الزراعة نحو 86%.

ويزداد عدد الدول العربية دون حد الفقر المائي بمرور الزمن ، فقد كان عددها ثلاثة دول في عام 1955(البحرين والأردن والكويت) زادت الى 11

دولة في عام 1990 لتشمل الجزائر وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والصـــومال وتونس والامارات واليمن – كما أن سبعة دول اضافية تكون تحت خط الفقر المائي بحلول عام 2025.

وبصـــفة عامـــة فتعانـــي المـــنطقة العربية من الجفاف – ومعظم انتاجها الزراعي يأتي من المناطق المطرية حيث ان المساحات الزراعية المطرية لاتزيد عن 20% من جملة المساحات المزروعة .

وتؤثر زيادة السكان بمعدل هو من أعلى المعدلات في العالم على استهلاك المـــياه بمعدلات من الصعب تعويضها فضلا عن آثار هذه الزيادة السكانية على تلـــوث المياه والتى أثر بدرجة كبيرة على جودة المياه للاستخدامات المختلفة ، كمـــا ادى الاستغلال الجائر للمياه الجوفية الى مشاكل كثيرة في بعض البلاد مثل دول الخليج وغزة والضفة الغربية وغيرهـــــا .

وقد أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى تسرب مياه البحر الى هذه الآبار .

ولاشك أن ندره المياه في المنطقة العربية تخلق الكثير من التوترات وعدم الاســـتقرار ، كمـــا هـــو حادث بين تركيا وسوريا والعراق بالنسبة لنهري دجلة والفرات ، والأردن وسوريا واسرائيل وفلسطين بالنسبة لنهر الاردن وغيرها بما في ذلك المياه الجوفية.

هـــذه الـــتوترات والاختلافات يجب حلها عن طريق المفاوضات ويروح من الـــتعاون . ولعـــل من الامثلة الجيدة في هذا الأن ما تم تحقيقه بالنسبة لحوض النيل بين مصر ودول هذا الحوض والاتفاق على مشروع مشترك للتنمية.

ومـــن أهـــم الموضـــوعات المرتـــبطة باستخدامات المياه في الزراعة هو موضـــوع الأمـــن الغذائـــي، ولاتكفي المياه المتاحة في المنطقة العربية انتاجا غذائـــيا يغطى الاحتياجات الاستهلاكية للسكان . وستظل المنطقة العربية معتمدة في نحو 30 – 50% من استهلاكها الغذائي على الواردات من خارج المنطقة – وعلى هذا الاساس فالدول العربية عليها ان تطور اقتصادها ليصبح منافسا على المستوى العالمي حتى يمكنها التصدير لتمويل هذه الواردات .

والأمـــن الغذائي لايعني الاكتفاء الذاتي ، فالأمن الغذائي يتحدد بقدرة الدولة علـــى تحقـــيق الامكانية الاقتصادية والفيزيقية لكل أفراد الشعب للحصول على الاغذيـــة الضـــرورية فـــي جميع الأوقات – وعلى ذلك فالأمن الغذائي يشمل : المعـــروض الغذائي من مصادره المجدد والمستورد ، استقرار هذا العرض داخل الموسم وبين المواسم، والامكانية الاقتصادية لجموع المستهلكين للحصول عليه ، فضلا عن سلامة هذا الغذاء.

ومن العرض السابق نخلص الى بعض الاستنتاجات والتوصيات الآتية:-

1-حاجـــة المنطقة العربية الى مشروع تنموي شامل لاعادة بنائها الاقتصادي يحقق نهضتها وتنميتها المستدامة.

2-حاجـــة الدول العربية الى التكامل الاقتصادي فيما بينها لتحقيق لتكتل يحقق لها مزايا الانتاج الكبير ويرفع من تنافسيتها في الاقتصاد العالمي.

3-أن المياه رغم أهميتها وقدرتها هى احد عناصر المياه الحيوية ولابد للنظر إليها في اطار خطة تنمية متكاملة.

4-اتـــباع المـــنهج المـــتكامل في التعامل مع الموارد المائية Integrated Water Policy وهذا يستلزم قاعدة من المعلومات عن المياه المتاحة فـــي المنطقة العربية واستخداماتها ومصادرها والاستراتيجيات القطرية لسياسات هذا المورد.

5-تكويـــن فـــريق مـــن الخبراء في المجالات الفنية للمياه والاقتصاد والعلوم السياســـية والقانون الدولي وغيرها لمساعدة الدول العربية في التفاوض والدفاع عن حقوقها في حالة النزاع على مصادر المياه.

6- الاهتمام برفع كفاءة استخدام المياه في الزراعات المطرية والتى تشكل 80 % مـــن الـــزراعة العربية لما لذلك من أثر على استقرار المعروض من الغـــذاء في المنطقة العربية وتأمين الغذاء لفقراء الريف. وفي هذا الشأن يجـــب التركيز على استنباط الاصناف النباتية التى تتحمل الجفاف وايضا الحـــرارة والملوحـــة – وفـــي هـــذا الشأن يجب دعم التعاون بين مراكز الـــبحوث الدولـــية والعربـــية العاملـــة في مجال بحوث الأراضي القاحلة

والجافة وعلى وجه الخصوص بين المركز الدولى للبحـــوث الزراعية فـــي الأراضـــي الجافة (الايكاردا) والمركز العربي للبحوث الزراعية في المـــناطق القاحلـــة (أكساد) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمراكز البحثية القطرية العاملة في نفس المجال .

7- دعـــم البحوث الزراعية في مجال استنباط الأصناف عاليه الانتاج قصيره العمر والأصناف منخفضة الاحتياجات المائية .

8- الاهـــتمام بجـــودة المياه ووضع سياسات ومعايير للحد من تلوثها والبحث عن تكنولوجـــــــــيات متقدمـــــة لتقنيتهـــــا من التلوث.

9-الـــتعاون بيـــن مؤسســـات البحث العلمي ومراكزه المتخصصة في بحوث المـــياه في الدول العربية ودعم الشبكة العربية لمراكز البحوث المائية في المـــنطقة العربـــية (أنوار) ANWAR لتبادل الخبرات ونتائج البحوث والارتقاء بها.

10-التوســـع في استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة خاصة الطاقة الشمسية (Solar) الغـــنى بهـــا الوطـــن العربي خاصة في مجال تحلية مياه البحر والمياه عالية الملوحة.

11-تشـــجيع قـــيام مـــنظمات وروابط مستخدمي المياه وتنمية دور المجتمع المدني في شراكات مائية مع الأجهزة الحكومية مثل ما هو قائم في مصر (الشـــراكة المصرية المائية) وهذه الشراكات سيكون لها أثر ايجابي على ترشيد الاستخدامات وحماية الموارد المائية من التلوث.

12- اقامة مجلس عربي للمياه Arab Water Council يكون من اهدافه التنسيق بيـــن الـــدول العربية – وتبادل الخبرات والمعرفة والمعلومات ووضـــع اســـتراتيجيات مشـــتركة للمـــياه في المنطقة العربية – واقامة صندوق لتمويل بعض البحوث الهامة – وتمثيل الدول العربية في المنتدى العالمي للمياه.